هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

برنامج الماجستير في علوم الحاسبات ونُظُم المعلومات

الجامعة الخليجية

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 12 – 14 أكتوبر 2010

قائمة المحتويات

1. عملية مراجعة البرامج الأكاديمية.....1
2. المؤشر (1) المنهج الدراسي 3
3. المؤشر (2) كفاءة البرنامج 6
4. المؤشر (3) المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 9
5. المؤشر (4) فاعلية إدارة وضمان الجودة.....11
6. الاستنتاج.....13

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2011

1. عملية مراجعة البرامج الأكاديمية

1.1 إطار مراجعة البرامج

تستخدم المؤشرات الأربع التالية لقياس فيما إذا كان البرنامج يلبى الحد الأدنى من المعايير أم لا:

المؤشر رقم (1) المنهج الدراسي
المؤشر رقم (2) كفاءة البرنامج الأكاديمي
المؤشر رقم (3) المعايير الأكاديميَّة للخرِّيجين
المؤشر رقم (4) فاعلية إدارة وضمان الجودة

يكون الحكم النهائي على البرنامج بإحدى الصيغ الثلاث التالية:

i. البرنامج مستوفٍ لجميع المؤشرات الأربعة ويبعث على الثقة؛ **أو**
ii. هناك قدَر محدود من الثقة بالبرنامج بسبب عدم استيفاءه لواحد أو اثنين من المؤشرات الأربعة؛ **أو**
iii. البرنامج ليس جديراً بالثقة كونه غير مستوفٍ لأكثر من اثنين من هذه المؤشرات.

1.2 عملية مراجعة البرنامج الأكاديمي في الجامعة الخليجية

لقد تمت مراجعة البرنامج الأكاديمي لماجستير علوم الحاسبات في الجامعة الخليجية (ويشار إليها فيما بعد في هذا التقرير بـ 'الجامعة الخليجية' أو 'الجامعة') من قِبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي (HERU) التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب(QAAET) بحكم اختصاص هذه الوحدة بمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. ويقدم هذا التقرير وصفاً لعملية مراجعة البرنامج الأكاديمي التي قامت بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة استناداً إلى تقرير التقييم الذاتي وملحقاته التي تقدمت بها الجامعة الخليجية، إلى جانب الوثائق التي توفرت لدى لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية للجامعة، والمقابلات والملاحظات التي أجرتها اللجنة أثناء الزيارة الميدانية التي أجريت في الفترة 12 –14 أكتوبر 2010.

أخطرت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي الجامعة الخليجية في شهر يناير من عام 2010 بأن الجامعة سوف تخضع للمراجعة البرنامجية من خلال برنامج الماجستير الذي تطرحه في علوم

الحاسبات ونُظُم المعلومات خلال العام 2010. وقد بدأت الجامعة بعملية التقييم الذاتي للبرنامج المذكور وقدمت تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته في الموعد المتفق عليه في شهر يوليو من العام 2010. ومن المتوقع أن تستفيد الجامعة من النتائج الواردة في تقرير المراجعة هذا من أجل تعزيز وتدعيم برنامجها للماجستير في علوم الحاسبات ونُظُم المعلومات.

تأسست الجامعة الخليجية في عام 2001 بقرار من سمو رئيس وزراء مملكة البحرين. أما برنامج علوم الحاسبات ونُظُم المعلومات فهو أحد البرامج التي يطرحها قسم هندسة الحاسبات ونُظُم المعلومات في كلية هندسة الحاسبات والعلوم. وقد تم تصميم البرنامج ليقبل الطلبة ذوي الخلفية الدراسية في تخصص علوم الحاسبات. وقد تم قبول أول طالب في هذا البرنامج في الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2006 -2007.

2. المؤشر (1) المنهج الدراسي

يلتزم البرنامج بالتنظيمات القائمة فيما يتعلق بالمنهج الدراسي والتعليم وتقييم إنجازات الطلبة وينبغي أن يكون المنهج الدراسي ملائماً للغرض المنشود.

2.1 تم وضع أهداف البرنامج في سبع نقاط مرتبطة برسالة الجامعة. وتتمثل هذه الأهداف في إعداد خريجين لديهم التأهيل العالي مع التدريب في مجال البحث العلمي، والارتقاء بوضع مملكة البحرين فيما يتعلق بالتعليم على مستوى الدراسات العليا والبحث العلمي. أما المنهج الدراسي لبرنامج الماجستير فهو مُصمّم للطلبة الذين لديهم خلفية دراسية في مجال علوم الحاسبات أو التخصصات ذات العلاقة. وقد وجدت لجنة المراجعة بعض الأدلة على أن البرنامج ينطوي على مخرجات تعلّم مطلوبة تتمثل في مجموعتين هما المعرفة والمهارات. كما وُجدت بعض الأدلة على توفر مجموعة متنوعة من المقررات الدراسية الأساسية والاختيارية. كما وجدت لجنة المراجعة بعض الأدلة على نقل مخرجات التعلُّم المطلوبة على مستوى البرنامج لتكون مخرجات تعلُّم مطلوبة على مستوى المقررات الدراسية.

2.2 تشعر لجنة المراجعة بالارتياح لما لاحظته من تعبير الطلبة عن رضاهم نحو طريقة تقديم المنهج الدراسي للبرنامج، وإتاحة الفرصة أمامهم لدراسة مقررات دراسية مساعدة في حال لم تكن لديهم الخلفية الدراسية المناسبة لدراسة البرنامج.

2.3 شعرت لجنة المراجعة بالقلق حِيال عدم استناد مخرجات التعلُّم المطلوبة على مستوى البرنامج إلى أفكار أو عبارات أصيلة؛ بل إن تلك المخرجات كانت مماثلة لبرنامج ماجستير آخر (وكانت في أغلب الأحيان مقتبسة حَرْفياً من مخرجات جامعة أكسفورد). ومما يزيد هذا الأمر سوءاً أن طريقة تدريس المقررات في الجامعة الخليجية تختلف عن تلك الطريقة المتبعة في تدريس مقررات البرنامج في المملكة المتحدة. وعليه، فمن الواجب أن تكون مخرجات التعلُّم المطلوبة لبرنامج الماجستير في الجامعة الخليجية من الأصالة بحيث تعبّر عن المِلكية الحقيقة للبرنامج، وطريقة تقديمه، ومحتواه بالنسبة للجامعة. لذا، فإن هذه القضية لا تبعث على الثقة حسب فهم الفريق القائم على البرنامج لمخرجات التعلُّم المطلوبة.

2.4 نظراً لأن اسم برنامج الماجستير هو "علوم الحاسبات ونُظُم المعلومات"، فإن محتوى البرنامج يجب أن يتناسب مع مستوى برنامج للدراسات العليا؛ ولكن العديد من المقررات الدراسية التي تفحّصتها لجنة المراجعة ظَهَرت بمستوى الدراسات الأولية. أضِف إلى ذلك، فإن المقررات الدراسية المطروحة في هذا البرنامج لا تنمُّ عن اسم البرنامج.

2.5 لا يوجد هناك توازن بين تخصص علوم الحاسبات وتخصص نُظُم المعلومات في البرنامج. ولم ترّ لجنة المراجعة أدلة على وجود أي مقرر في مجال نظم المعلومات. وبالنتيجة، فإن الدرجة العلمية التي يمنحها البرنامج مضلِّلة من حيث الاسم والمحتوى.

2.6 تفحَّصت لجنة المراجعة مواد المقررات الدراسية المطروحة. وَوَجدت أنها ليست حسنة التوثيق؛ كما كانت بعض المواد مفقودة. كما وَجدت لجنة المراجعة أن طُرق التقييم غير معروضة ضمن المفردات الدراسية بشكل متناسق أو يمكن الوثوق به. لذا، فلابد من القيام بذلك بصورة متناسقة وموحدة في جميع المقررات الدراسية المطروحة. كما يجب أن تتضمن الإشارة إلى المستوى المطلوب من المعرفة والمقررات الدراسية الواجب دراساتها كمقررات سابقة لكل مقرر من المقررات المطروحة. ولابد من العمل على إيجاد توثيق أفضل ومعمَّق للمواد الدراسية التي تضمنتها هذه المقررات.

2.7 الامتحانات التي تُجرى لطلبة البرنامج لا ترتقي لمستوى طلبة الدراسات العليا؛ ولهذه النقطة أهمية خاصة على مستوى الماجستير؛ حيث يجب أن يكون التقييم على مستوى متقدم، مع نسبة مخرجات عالية تستند إلى المهارات إلى حدٍ بعيد.

2.8 لا توجد أدلة على وجود عملية تطبيع للمنهج الدراسي، الذي يجب أن يعكس حاجات خرِّيجيه فيما يتصل بحاجات البحرين والمنطقة بشكل عام. ويبدو أن المقررات المقترحة لا تعكس إلا ما يستطيع المحاضرون تدريسه. أضف إلى ذلك، فإن المقررات الدراسية، بما فيها المقررات الاختيارية، ليست لديها متطلبات سابقة واضحة. وفي هذه الحال يصبح من الصعب تقييم المستويات والمعارف التي تتشدها هذه المقررات.

2.9 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص المنهج الدراسي، تود لجنة المراجعة الإشادة بما يلي:

- هناك بعض الأدلة على نقل مخرجات التعلُّم المطلوبة على مستوى البرنامج لتكون مخرجات تعلم مطلوبة على مستوى المقررات الدراسية.
- يشعر الطلبة بالرضا حيال طريقة تقديم المنهج الدراسي.

2.10 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بما يلي:

- إعداد مخرجات التعلُّم المطلوبة على مستوى البرنامج لتكون مستندة إلى حاجات مملكة البحرين ومنطقة الخليج.
- إعادة تسمية البرنامج لكي يكون الاسم دالاً على ما يتم تدريسه في البرنامج، أو تغيير المقررات الدراسية المطروحة لتعبّر عن اسم البرنامج.
- تغيير طريقة تقديم بعض المقررات الدراسية وهي مقررات تصلُح تماماً كمقررات في هندسة الحاسوب، وهي في العادة لا تصلح لمثل هذا البرنامج.
- توثيق المواد الدراسية الخاصة بالمقررات، والكتب المنهجية المقررة، وتنقية المفردات الدراسية للمقررات لكي تعبِّر بدِّقة عمَّا يتم تدريسه؛ وعن كيفية تقييمها، وكيفية تحويلها إلى مخرجات تعلُّم مطلوبة على مستوى البرنامج.
- تعزيز أدوات التقييم لكي تكون قادرة على اختبار المهارات التحليلية والفهم بدلاً من مجرد التركيز على مدى اكتساب المعرفة.
- تحديث البرنامج من خلال إضافة مقررات أساسية هامة ومقررات اختيارية تتناسب وحاجات مملكة البحرين والمنطقة في هذا المجال.

2.11 الحكم

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ البرنامج غير مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بالمنهج الدراسي.

3. المؤشر (2) كفاءة البرنامج

تعتمد كفاءة البرنامج على العدد الكافي والمتخصص من العنصر البشري القادر على التعليم، ومدى توفر المصادر والمواد اللازمة والمناسبة التي تساعد الطلبة في عملية التعلُّم والطريقة المتبعة في قبول الطلاب في برنامج معين بحيث تتفق مع أهداف البرنامج، ونسبة الطلبة المتخرجين منه قياساً بعدد المقبولين فيه.

3.1 هناك عدد كافٍ من مختبرات الحاسوب المخصصة لبرنامج الماجستير والمختبرات العامة التي يستخدمها جميع الطلبة. وعلى وجه التحديد، هناك مختبر مخصص كلياً للشبكات يمكن الاستفادة منه في هذا البرنامج لأغراض القيام بالأبحاث والمشروعات العلمية.

3.2 هناك خط لا سلكي للدخول على شبكة الإنترنت. ولكن بعض الطلبة أبلغوا لجنة المراجعة أنهم يجب عليهم دفع مبلغ معين للتمكن من الدخول على الشبكة. ولو كان الحال على هذا النحو حقاً، فإنه أمر يؤسف له نظراً لأن هذا الإجراء غير معتاد في الحقل الأكاديمي.

3.3 يُمنح أعضاء الهيئة الأكاديمية فرصاً للتنمية المهنية من خلال حضور وِرش العمل في الجامعة الخليجية وفي منطقة الخليج. أضف إلى ذلك، هناك بعض الأدلة على تشجيع أعضاء الهيئة الأكاديمية على نشر أبحاثهم العلمية في المجلات والمؤتمرات العالمية. كما تُتاح لهم الفرصة لحضور المؤتمرات العلمية لإلقاء أوراقهم البحثية.

3.4 الجامعة الخليجية لديها خطط ملموسة لتعيين أعضاء هيئة أكاديمية جُدد لشغل وظائف تدريسية وبحثية معينة، ولتقليل العبء التدريسي الواقع على أعضاء الهيئة الأكاديمية الحالية.

3.5 نسبة الطلبة المقبولين في البرنامج مقارنة بعدد الطلبة المتقدمين هي نسبة عالية. ومن ثم، لا تكاد تكون هناك أية عملية تدقيق للمفاضلة بين المتقدمين. فمثلاً، كان المعدل التراكمي للعديد من الطلبة المقبولين في البرنامج أقل من 3 على الرغم من أن ضوابط الجامعة تشترط أن يكون هذا المعدل أكثر من هذه الدرجة. أضف إلى ذلك، وبدلاً من الاعتماد على معايير دولية لتقييم مؤهلات الطلبة في اللغة الإنجليزية، تعتمد الجامعة على تقييم داخلي تُجريه لهذا الغرض، وهو ما قد يكون تقييماً غير موضوعي.

3.6 العبء التدريسي المُكلَّف به أعضاء الهيئة الأكاديمية كبير للغاية، مع ما لا يقل عن سبعة مقررات دراسية لكلٍ منهم في الفصل الدراسي الواحد. أضف إلى ذلك أن هؤلاء الأعضاء يقومون بمسئوليات إدارية كاملة إلى جانب ما يُتوقع منهم من إنجاز أبحاث علمية. ومن هنا، فإن هذا الحال ليس واقعياً و لن يُفضي إلى بناء جامعة تتسم بالجدية والمكانة اللائقة. وحتى عميد الكلية أيضاً لديه نِصاب تدريسي كبير (ربما يصل إلى ستة مقررات دراسية في الفصل الدراسي الواحد). وأخيراً، لابد من عقد جلسات تعريفية للأعضاء الجُدد لتسهيل اندماجهم مع مجتمع الجامعة.

3.7 تفحَّصت لجنة المراجعة السِير الذاتية للأعضاء الذين يقومون بتدريس البرنامج، ووجدت أن القليل من هؤلاء لديهم خلفية علمية في مجال علوم الحاسبات. ومن الممكن أن يكون لهذا الأمر أثرٌ سلبي على برنامج ماجستير في علوم الحاسبات ونُظُم المعلومات. ومن هنا، فلابد للجامعة من توظيف أعضاءٍ لديهم الخلفية العلمية بهذا المجال.

3.8 لم تتخرّج سوى طالبة واحدة حتى الآن من البرنامج. وعلى أية حال، فعدد الطلبة الدارسين في البرنامج قليل، وهو ما يجعل تقييم مدى تقدّم الطلبة في هذا البرنامج أمراً صعباً. هذا، وتبدو الطالبة التي تخرّجت من البرنامج راضية عن التعليم الذي تلقته خلال دراستها في البرنامج. ومع ذلك، وبعد أن قامت لجنة المراجعة بالاطلاع على الأطروحة العلمية للطالبة، توصلت اللجنة إلى حُكمٍ تخصصي مفاده أن مستوى تلك الأطروحة لا يرتقي إلى مستوى برامج الدراسات العليا في أماكن أخرى.

3.9 يجب أن تحتوي المكتبة على المصادر الكافية من حيث الكتب، وإمكانية الوصول إلى قواعد البيانات مثل مجلة معهد الهندسة الكهربائية و الإلكترونية (IEEE) وقاعدة بيانات رابطة ميكانيك الحاسوب (ACM). ويعدُّ هذا الجانب مهماً للغاية من أجل إعداد الأطروحات العلمية على مستوى الدراسات العليا.

3.10 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص كفاءة البرنامج، تود لجنة المراجعة الإشادة بما يلي:

- يوجد مختبر شبكات مخصص كلياً لهذا الغرض.

- هناك أدلة على تشجيع أعضاء الهيئة الأكاديمية على نشر أبحاثهم العلمية في المجلات والمؤتمرات العالمية.

3.11 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بما يلي:

- اتباع قواعد وشروط صارمة في قبول الطلبة في برنامج الماجستير.
- التأكد من وجود عبء تدريسي مقبول لدى أعضاء هيئة التدريس مقارب لما هو عليه في الجامعات المرموقة في المنطقة.
- توظيف أعضاء هيئة أكاديمية ذوي خلفية علمية في مجال علوم الحاسبات من أجل سد النقص الموجود في هذا المجال بين صفوف الأعضاء الموجودين حالياً.
- توفير قدْر مناسب من المصادر الإلكترونية التي يتطلبها برنامج الماجستير.

3.12 الحُكم

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ البرنامج غير مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بكفاءة البرنامج.

4. المؤشر (3) المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

أن يكون خريجو البرنامج المَعني مستوفين للمعايير الأكاديمية بدرجة مقبولة بالمقارنة مع البرامج الموازية لهذا البرنامج في مملكة البحرين وفي باقي دول العالم.

4.1 يتخذ برنامج الماجستير في الجامعة الخليجية من جامعات مثل جامعة أما العالمية (البحرين) وجامعة أبوظبي (الإمارات)، وجامعة ليفربول (المملكة المتحدة) نموذجاً للمقايسة المرجعية، ولكن، بالاطلاع على برامج الماجستير المماثلة في هذه الجامعات، يبدو واضحاً أنها تختلف للغاية عن برامج الماجستير في الجامعة الخليجية، لا سيما من حيث المقررات الدراسية التي تقدمها. والسبب الرئيس الذي يكمن وراء هذا الاختلاف هو، من وجهة نظر لجنة المراجعة، أن البرنامج في الجامعة الخليجية ينطوي على محتوى ومعايير مختلفة، وأن القلة القليلة من أعضاء هيئة تدريس البرنامج هم ممن لديهم خلفية علمية مناسبة في مجال علوم الحاسبات. ومن هنا، فإن الجامعة عليها أن تختار برنامجاً مماثلاً لبرنامجها لغرض المقايسة المرجعية. ولابد لهذه المقايسة مع الجامعات الأخرى أن تتم بعناية لكي تعكس أوجه التشابه الفعلية بين الطرفين من حيث المحتوى والمعايير.

4.2 لا توجد هناك سوى خرِّيجة واحدة فقط من هذا البرنامج، وقد تمت محادثتها عبر الهاتف، وكانت تشعر بالرضا حِيال البرنامج. كما اطَّلعت لجنة المراجعة على الأطروحة العلمية التي أكملتها تلك الطالبة، ووجدت اللجنة أن الأطروحة لا ترتقي لمستوى الدراسات العليا. كما اطَّلعت لجنة المراجعة على الامتحانات التي تجرى للطلبة والمشاريع التي يُكلَّفون بعملها، ووجدتها مُبسَّطة وتفتقر لأي قدْرٍ من العمق الذي يتناسب ومستوى مرحلة الدراسات العليا. وأخيراً، خلال المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة مع الطلبة الدارسين حالياً في البرنامج، لم يتمكن هؤلاء الطلبة من الإجابة عن أسئلة بسيطة بخصوص المادة العلمية، التي سبق أن درسوها. أضف إلى ذلك، أنَّ مهارات التواصل في اللغة الإنجليزية لمعظم هؤلاء الطلبة كانت في مستوى غير مقبول بالنسبة لمستوى الدراسات العليا. وعليه، فلا بد من الارتقاء بمستوى المعايير الأكاديمية لجعل هذا البرنامج مماثلاً لبرامج أخرى في جامعات ذات سمعة حسنة في أماكن أخرى.

4.3 لا توجد هناك إجراءات منظّمة للتحري عن حالات الانتحال والسرقة الأدبية والحيلولة دون وقوعها. وقد قامت اللجنة بتفحص بعض المشاريع والأوراق البحثية، ووجدت أنها مُنتحلة. كما أن الوعي العام بهذه الظاهرة من جانب أعضاء الهيئة الأكاديمية وبإجراءات التعامل معها لم يكن كافياً. ومن هنا، لا بد من إبلاغ الأعضاء بتجنب اللجوء إلى هذا السلوك ، ومن ثم بث هذه الثقافة بين صفوف الطلبة. كما لابد من إشاعة وتأسيس ثقافة قوية لمنع الانتحال وطرق الكشف عنه في عموم أرجاء الجامعة.

4.4 الجامعة الخليجية تحتاج إلى وضع إجراءات دورية داخلية وخارجية لتقييم المعايير والمنهج الدراسي للبرنامج والارتقاء بهما. ولم تجد لجنة المراجعة سوى القليل من الأدلة على هذه الأنشطة والفعاليات خلال الزيارة الميدانية للجامعة.

4.5 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود لجنة المراجعة الإشادة بما يلي:

- هناك خريجة واحدة فقط من البرنامج حتى الآن، وهي تشعر بالرضا عن البرنامج.

4.6 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بما يلي:

- القيام بمقايسة مرجعية مع الجامعات الأخرى على نحوٍ دقيق لكي تعكس هذه المقايسة أوجه الشبه الحقيقية مع تلك الجامعات من حيث المحتوى والمعايير.
- وضع أسئلة امتحانية تكون بمستوى مرحلة الدراسات العليا.
- الارتقاء بمستوى المعايير الأكاديمية للبرنامج.
- وضع وتنفيذ نظام للكشف عن الانتحال والحدّ منه.
- وضع إجراءات دورية داخلية وخارجية لتقييم المعايير والمنهج الدراسي للبرنامج والارتقاء بهما.

4.7 الحُكم

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ البرنامج غير مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بالمعايير الأكاديمية للخريجين.

5. المؤشر (4) فاعلية إدارة وضمان الجودة

الترتيبات المُتخذة في إدارة البرنامج – بما فيها تلك المتعلقة بضمان الجودة – تبعث على الثقة بالبرنامج.

5.1 الجامعة الخليجية لديها وحدة لضمان الجودة، وتُتاح الفرصة لأعضاء الهيئة الأكاديمية لتلقي التدريب على ضمان الجودة، الذي يقدمه أعضاء الهيئة الأكاديمية في كلية التربية. إضافة لذلك، فإن الجامعة الخليجية لديها سياسات وإجراءات تحريرية تُتيحها لكافة أعضاء الهيئة الأكاديمية. ومع ذلك، فقد وجدت لجنة المراجعة، خلال الزيارة الميدانية للجامعة، أن العديد من هذه الضوابط والسياسات غير مُتَّبعة في برنامج الماجستير. أضف إلى ذلك، إن أعضاء الهيئة الأكاديمية ليسوا على عِلمٍ بتفاصيل هذه الإجراءات والضوابط. ويجب القول هنا، أن المُراد من وضع هذه السياسات، والضوابط، والإرشادات هو العِلمُ بها واتِّباعها من قِبل أعضاء الهيئة الأكاديمية. ولسوء الحظ، لم تجد لجنة المراجعة سوى القليل من الأدلة على أن هذا هو ما معمول به على أرض الواقع، الأمر الذي يتعارض مع الغرض الذي تم لأجله القيام بكل ذلك. وعليه، فإن الجامعة بحاجة لأن تقوم بالتعريف المناسب بجميع هذه الجوانب لأعضاء الهيئة الأكاديمية الجُدد .

5.2 تعاني وحدة ضمان الجودة من قلة عدد الموظفين، إذ لا يوجد فيها سوى عضو واحد يعمل بتفرغ جزئي. ولكي تكون هذه الوحدة فعّالة لابد أن يتوفر فيها العدد الكافي من الموارد البشرية لكي تمارس دورها بفاعلية، وتكون منخرطة في جميع جوانب ضمان الجودة. وحينئذٍ ستتمكن من لعب دور أساسي في نشر إجراءات وإرشادات ضمان الجودة، وفي تقييم ومراقبة فاعلية هذه الإجراءات.

5.3 أما ملفات المقررات الدراسية، وهي وسيلة مهمة من وسائل ضمان جودة تقديم المقررات الدراسية، ومحتويات هذه الملفات، فهي ليست كافية وغير موحدة في جميع المقررات. كما لا يوجد سوى القليل من الأدلة حول كيفية جعل امتحانات المقررات ومشاريع الطلبة تتناسب مع مخرجات التعلُّم المطلوبة. أما محتويات ملفات المقررات الدراسية فهي ليست موحدة وتفتقر إلى معلومات هامة تتطلبها عملية ضمان الجودة والمراقبة. وعليه، فإن هناك حاجة لوضع إجراءٍ رسمي لبيان محتويات ملفات المقررات الدراسية، ومراقبتها، والاستفادة منها.

5.4 يجب على الجامعة أن توفر فرصاً كافية للتنمية المهنية لأعضاء الهيئة الأكاديمية المعنيين بالبرنامج، لا سيما منسِّق البرنامج، وذلك فيما يتعلق بالتدريس المستند إلى المخرجات وإعداد المناهج الدراسية.

5.5 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود لجنة المراجعة الإشادة بما يلي:

- يُمنح أعضاء الهيئة الأكاديمية الفرصة لتلقي التدريب في مجال ضمان الجودة على يد أعضاء من كلية التربية في الجامعة.
- هناك سياسات وإرشادات وإجراءات تحريرية بخصوص ضمان الجودة في الجامعة الخليجية.

5.6 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الجامعة بما يلي:

- ضمان نشر وتنفيذ الإجراءات، والإرشادات، والسياسات التحريرية الخاصة بالجامعة الخليجية بصورة منتظمة.
- توفير المزيد من الموارد، لا سيما البشرية منها، لوحدة ضمان الجودة من أجل جعل هذه الوحدة أكثر فاعلية ومصدراً لضمان نشر وتنفيذ إرشادات، وإجراءات، وسياسات ضمان الجودة.
- وضع وتبنّي إجراء تحريري بخصوص محتوى ملفات المقررات الدراسية، ومراقبة هذه الملفات والاستفادة منها.
- توفير فرص التنمية المهنية المناسبة لأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالتدريس المستند إلى المخرجات وإعداد المناهج الدراسية.

5.7 الحُكم

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ البرنامج غير مستوفٍ لمؤشر فاعلية إدارة وضمان الجودة.

6. الاستنتاج

عند الأخذ بعين الاعتبار تقرير التقييم الذاتي الذي قامت بإعداده الجامعة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي تم توفيرها أثناء الزيارة الميدانية، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعة البرامج الأكاديمية* لعام 2009 الصادر عن وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي – هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب:

لا توجد ثقة في برنامج الماجستير في علوم الحاسبات ونُظُم المعلومات المقدم من قبل الجامعة الخليجية.